الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2015

د. علي فلاق.

أ . محمد هاني.

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة المدية.

Hani.m85@hotmail.com

Résumé:

Secteur des petites et moyennes Entrepris quelques pôles majeurs de développement économique, et la source de vital et essentiel pour mettre à niveau les exportations en dehors du secteur des hydrocarbures. C'est l'outil d'instruments économiques qui contribuent à la relance de l'économie nationale, élargir et d'augmenter les capacités de production, la diversité économique, la création de richesses et la création d'emplois.

En d'autres termes, le secteur des petites et moyennes entreprises contribue à la création d'équilibres économiques et sociaux en tant que base pour le développement économique et complet.

L'Algérie a reconnu l'importance et le statut des petites et moyennes entreprises dans l'économie et donc pris l'initiative de prendre une série de réformes, qui visent toutes à améliorer et à soutenir les investissements dans le secteur des petites et moyennes entreprises.

الملخص :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية، ومصدر حيوي وأساسي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فهو أداة من الأدوات الاقتصادية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، بتوسيع وزيادة القدرات الإنتاجية، تحقيق التنوع الاقتصادي، خلق الثروات، وتوفير فرص العمل .

وبعبارة أخرى فان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في خلق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة .

وقد أدركت الجزائر أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها ولهذا بادرت باتخاذ سلسلة من الإصلاحات، تهدف كلها إلى ترقية الاستثمار ودعمه في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطيرها

كأولوية في سياسة الإنعاش الإقتصادي للفترة 2000 – 2014، وتوفير الدعم المالي والمرافقة الميدانية لأصحاب المشاريع من أجل إنجاحها كخيار تنموي بديل للصناعات الثقيلة العمومية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المتوسطة والصغيرة، سياسة الانعاش الاقتصادي، الاستثمار في م.ص.م، التنمية المستدامة.

مقـدمـة :

تواجه الاقتصاديات الحديثة مجموعة من التحولات التي تفرضها التطورات المحلية والدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي تفرض على الدول إتباع آليات جديدة ترتكز على نموذج اقتصاد السوق الذي يركز بدوره على أسس جديدة لخلق القيمة والثروة، وهذا يترجم بدور كبير للقطاع الخاص وتحدي جديد وهو المنافسة في ظل تشجيع للمبادرات الفردية وروح المقاولة .

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجها جديدا من أوجه هذا التحول، وقد أدركت الجزائر في العقود الأخيرة أهمية هذا الأسلوب في تفعيل وبناء التنمية، فمنذ بداية الثمانينات، ظهر اهتمام كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تحريك الجهاز الإنتاجي، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة وفي تلبية حاجات المواطنين والدليل على الاهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعددها، وصدور القوانين التي تسهل وتنظم عملها .

لقد أصبحت المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية، وذلك لكون هذا القطاع يمتاز بالمرونة والديناميكية تؤهله للعب هذا الدور، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ماهو الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2015؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في مايلي:

إيضاح أهمية اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمليات الاستثمارية ودورها في ترقية الاستثمار ودفع عجلة التنمية المستدامة.

تفسير النتائج الاقتصادية المترتبة عن التوسع في الاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015.

حدود الدراسة:

أما حدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013 وهذا للوقوف على مدى تأثير تطبيق تمويل المؤسسات المصغرة على دفع عجلة التنمية في الجزائر.

منهج الدراسة:بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية:

المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.

المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا في هذا الاطار.

محاور الدراسة:

سوف نعالج هذا الموضوع ضمن المحاور الأساسية الآتية :

أولا : تقديم لمحة عن سياسة الإنعاش الإقتصادي وتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا: أهداف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

رابعا : أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والموسطة.

- **أولا: تقديم لمحة عن سياسة الانعاش الاقتصادي تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

1 سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة «2000 – 2014 ».

تعتمد الإستراتيجية المالية للبرامج الثلاثة على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ هاته البرامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير.

وإن جئنا لأكثر تفصيل في الجانب الفكري والنظري، نجد أن هاته البرامج لا تخرج عن كونها أداة من أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تتبنى الفكر الكنزي للنمو، المعتمد على الإنفاق الاستثماري الحكومي، وبذلك تعتبر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي تكملة للنتائج الايجابية التي تم تحقيقها مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي، حيث لا يوجد بين برامج سياسة الانعاش الاقتصادي أي اختلاف من حيث الجوهر الفكري، وإنما هناك بعض الاختلافات من حيث التنفيذ، لأنه من البديهي أن يتم تدارك بعض الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا، ومن أهم نقاط الاختلاف بين البرامج من حيث الإجراءات نجد:

- يمثل برنامج دعم النمو كل نفقات التجهيز التي يتم تسطيرها ضمن الميزانية، ما عدى تلك النفقات التكميلية والتي يتم تسطيرها في إطار برامج تنموية معينة أخرى، كبرنامج الهضاب العليا وبرنامج الجنوب، أما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فكان عبارة عن نفقات تجهيزية مكملة للنفقات التي يتم تسطيرها ضمن الموازنة العامة.
- لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3.800 مليار دينار، أي ما يعادل 50 مليار بسعر صرف 76 دينار / للدولار، بينما لم تتجاوز المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار، أي أن مخصصات دعم النمو تفوق مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ:7 مرات1، في حين بلغت قيمة برنامج توطيد النمو 286 مليار

[1] محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر"حالة ولاية المدية "- رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف 2006م ،ص 194

دولار.

- ❖ إن المشاريع المسجلة ضمن برنامج دعم النمو الإقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي ليست مسبقة التحديد للمناطق التي تنفذ بها، وإنما هي محددة بصفة كمية وفقا للاحتياجات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية والمخطط الوطني للتنمية، وهذا عكس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي كانت مشاريعه كلها مسبقة التحديد للمناطق التي يتم التنفيذ بها.
- ❖ هذا من حيث أوجه الاختلاف، أما من حيث أوجه التقارب بينهم، فنجد أن الهدف الرئيسي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والمتمثل في العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ما هو إلا تكملة لما تم البدء به من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي كان من أهم نتائجه تسجيل معدلات نمو مقبولة جدا مع نهاية سنة 2004.

2. تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أدت صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المعنية بهذا القطاع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا الفارق الشائع في عملية التحديد بين بلد وآخر أو منطقة جغرافية و أخرى، وحتى بين نوع الصناعات فمنها من يحتاج إلى تكنولوجيا عالية ومنها من يستخدم طرق تقليدية.

وفيما يلي سنعرض بعض من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من بلدان العالم:

2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد إن:

- ➢ هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها " تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65ألف دولار وعدد العمال اقل من 10"[1].
- ➢ البنك الدولي يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا "بأنها تلك المنشآت التي توظف اقل من 50عامل.

ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها مابين 10-50عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة[2].

- ➢ أما الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1الى 250شخصا، ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار أو يتجاوز رأس مالها 500مليون دينار.

كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لايمتلك رأس مالها بمقدار 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]، مما تقدم يتبين أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايعني إنهاء المؤسسات الكبيرة إنما يعني وضع الأمور في نصابها .وحتى داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تتحدد المجالات التي يعمل فيها كل نوع (صغيرة، متوسطة) حتى نتجنب الهدر في إمكانات الاقتصاد .

2-2- أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عاملين أساسين هما:

- حسب طبيعة المنتوج؛
- حسب توجه هذه المؤسسات.

2-2-1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوج:

تصنيف على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية

يتمثل نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والملابس والنسيج والمنتجات الجلدية والتبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية:

ا-الصناعات الغذائية؛

ب-الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية؛

ج-صناعة النسيج و الجلد؛

د-صناعة الورق وأنواعه .

يتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى صناعه الجلود والأحذية مثلا، وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة [4].

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية:

تمثل كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدخل ضمن الصناعات التالية:

أ- الصناعة الميكانيكية والكهربائية؛

ب- الصناعة الكيمائية والبلاستيكية؛

ج-المحاجر و المناجم؛

د- صناعة مواد البناء.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات باعتبار حدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء .

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل هذا النوع من المؤسسات ضعيف، حيث أنه يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، وهذا خاصة في البلدان

الصناعية أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتصليح وتركيب الآلات والمعدات، خاصة وسائل التنقل (السيارات، العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبة أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) و إنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي[5] .

2-2-2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها:

1-المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

2- المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذالك تتم عملية التسويق ببساطة.

3-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

ثانيا : أهداف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1-أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إنشاء هذه المؤسسات والاهتمام بها، يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق عدة أهداف نذكر منها :

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان .
- تمكن فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لاتملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .
- نشر النمو الاقتصادي على أكبر قدر من المساحة الجغرافية، وتحقيق زيادة التوازن الإقليمي للتنمية.
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية، أو خدمية لم تكن موجودة من قبل .

2-2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات

يمكن ذكر ما يلي:

1-سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل[6].

2-الاستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

3-سهولة وبساطة التنظيم:

وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[7].

4-مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة. وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية و إداراتها.

5-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6-جودة الإنتاج:

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات[8].

7-توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل[9].

❖ ثالثا : الدور التنموي للمؤسسات ص.م. في الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2014.

إن التغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة، والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية، كل ذلك ساهم بوعي هذه البلدان بأهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية غير أن نجاح هذا القطاع يعتمد على وجود قطاع عام قادر على توفير البنى الأساسية المؤهلة لعملية التنمية، لذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية، وبالتالي خفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي شهدتها الكثير من البلدان النامية، وعليه فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في علاج الاختلال بين الادخار، الاستثمار، ودعم ميزان المدفوعات من خلال الإحلال محل الواردات، إمكانية زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 51% من إجمالي الناتج المحلى في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، العمالة، الاستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والإقليمية، ومن هنا يبرز دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في عملية التنمية من خلال عدة نقاط أهمها:

3-1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار :

يمكن لهذه المؤسسات لعب دور محوري في ظل تردد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه من غير الممكن إقدام الأجانب على الاستثمار في ظل تباطؤ المحليين، حتى وان كانت الإشكالية الأساسية هي ضعف الادخار المحلي وقد كرست البيئة التشريعية منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993،عددا من المبادئ والمزايا التي قد تفتح آفاقا واسعة في مجال الاستثمار[10].

الجدول رقم01: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المشاريع المصرحة في الجزائر للفترة 2000 – 2014.

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0.84	98566	0.95	29586	3.07
2003	1628	2.76	396209	3.82	34618	3.60
2004	876	1.49	241768	2.33	24892	2.59
2005	836	1.42	198839	1.92	32019	3.33
2006	2102	3.57	486035	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.01
2008	6538	11.01	1327946	12.80	89594	9.31
2009	6932	11.77	439577	4.24	63488	6.60
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	6.15
2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	12.89
2012	6077	10.32	754025	7.27	76443	7.94
2013	7991	13.57	1861048	17.94	143446	14.91
2014	9904	16.82	2192530	21.14	150959	15.69
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI يوم 2015/08/01.

المتفحص لتطور تعداد م. ص. م في الجزائر للفترة 2000 – 2014، أي فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، يلاحظ تباينا ما بين فترتين، الأولى فترة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2000 – 2004 حيث شهد عدد المشاريع تذبذبا بتعداد 495مشروع سنة 2002 لترتفع إلى 1628مشروع سنة 2003 لتعاود الإنخفاض في حدود 836 مؤسسة سنة 2005، إلا أنه مع بداية تطبيق برنامج دعم النمو الأول والثاني للفترة 2005 – 2014، عرفت عدد المشاريع منحنى تصاعدي من سنة لأخرى بتسجيلها 2102 مشروع سنة 2006 ثم تحافظ على منحى تصاعدي كبير وصل إلى 7991 سنة 2013 ثم 9904 سنة 2014.

هذا التعداد الكبير في عدد المشاريع راجع بالدرجة الولى إلى إرتفاع مداخيل قطاع المحرقات الناتج عن إرتفاع أسعار النفط، والتي تم توجيهها في شكل سياسة مالية توسعية تستهدف رفع النمو الإقتصادي من خلال التركيز على المشاريع المتوسطة والصغيرة الموجهة على شكل قروض للقطاع الخاص.

وتعتبر مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مجال الاستثمار فعالة إلى حد كبير، وذلك حسب الأرقام والإحصائيات التي سوف نوردها في الجدول التالي :

جدول رقم 02:يبين تطور قطاعات النشاطات الاستثمارية المصرح بها في الجزائر 2000 – 2014.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	960	1.63	115677	1.12	46604	4.84
البناء	11253	19.11	1364670	13.19	242679	25.22
الصناعة	8070	13.7	5735195	55.29	340135	35.35
الصحة	701	1.19	98521	0.95	16084	1.97
النقل	31353	53.24	859913	8.29	156993	16.32
السياحة	635	1.08	1003175	9.67	50026	5.20
الخدمات	5909	10.03	746966	7.20	101212	10.52
التجارة	2	0.00	37514	0.36	4100	0.43
الإتصالات	5	0.01	408241	3.94	4348	0.45
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI يوم 2015/08/01.

3-2- المساهمة في خلق مناصب الشغل:

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر زيادة معتبرة، حيث تم تسجيل زيادة قدرها 21.3 % خلال الفترة 2000 إلى2007، إذ أنتقل عددها الإجمالي– كل المؤسسات بأشكالها القانوني المختلفة من159705 مؤسسة عام 2000 إلى515573 مؤسسة (بما فيها الصناعات التقليدية) عام 2009.

يعود أصل هذه الزيادة إلى الوتيرة الجد متسارعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويتضح لنا ذلك خاصة إذا قارنا هذا العدد بالعدد الذي سجل سنة 1992 بمقدار 103925 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لتسجل إنشاء 411648 مؤسسة خلال 18 سنة، أي بمعدل يفوق حوالي 22869 مؤسسة كل سنة. ومعلوم أن هذه المرحلة عرفت بداية تنفيذ الإجراءات التشجيعية التي جاء بها قانون الاستثمارات لسنة2001 ، وأيضا محتوى القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ما جاءت به إستراتيجية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توصيات لصالح هذا القطاع .

يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الصناعات التقليدية في الجزائر يفوق 500.00 مؤسسة، وتوظف أكثر من 800.000 فرد . وحسب تصريح وزير القطاع فإنه للخروج من أزمة البطالة في الجزائر لا بد من تشجيع الاستثمار وخلق الثروات، وذلك بفتح المجال أمام المستثمرين الخواص وتشجيعهم وإعطاء الأولوية الخاصة لهذا القطاع، بمنحه الامتيازات والمزايا القانونية والجبائية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة 2000 و 2009 قد وصل إلى حوالي200000 منصب جديد، وهو ما يمثل نسبة زيادة سنوية تفوق 8 %، لتصل سنة 2014 إلى 58888 مؤسسة لتصل عدد مناصب الشغل للفترة 2000-2014 إلى 962180 منصب عمل دائم.

3-3-المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

يمكن ملاحظة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لاقتصاد الوطني أنها ترتفع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يفسر التطور الذي وصلت إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الخيرة ففي سنة 2001 كانت قيمة المساهمة .

الجدول رقم 03: تطور الإنتاج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000 - 2005

المؤسسات ص و م	2001		2002		2003		2004		2005	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
قطاع خاص	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.4	2146.75	78.2	2304	78.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء O N S.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام P I B تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2001-2005 بـ 78.2 %، وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود، وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات.

3-4-المساهمة في التصدير:

لقد سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95 % من إجمالي الصادرات الوطنية،في جدول الصادرات خارج النفط دون مستوى 5 % ومازالت هذه النسبة هامشية إلى حد الآن إذا تمثل فقط نسبة 2.10 % من إجمالي الصادرات الوطنية بقيمة تقدر بـ 538 مليون دولار، وهذا خلال السداسي الأول من سنة 2006، إلا أنها عرفت ارتفاعا قدر بـ 9.35 % مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2005.

إن ارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار النفط يشكل خطرا دائما على الاقتصاد (نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات) الدولة تسعى جاهدة لتطوير وتنمية قطاع خارج المحروقات خصوصا القطاع الخاص الممثل للمؤسسات ص و م من خلال تبني برامج لتأهيل محيطا الداخلي وكذا الخارجي، وتشجيعها للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية[11].

3-5-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الشراكة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في ترقية الشراكة والاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الجداول الإحصائية التالية :

الجدول رقم04: جدول يبين الاستثمارات الوطنية والأجنبية للفترة 2000 – 2014. في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها في الجزائر.

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د ج	%	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	58324	%99	80118771	%77	848302	%88
الإستثمار الأجنبي	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	100 %	10372871	100 %	962181	100 %

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI يوم 2015/08/01.

أكثر قطاع استفاد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية هو قطاع الصناعة، حيث استفاد نسبة 64.29 % من إجمالي المشاريع الأجنبية في الجزائر، بينما يأتي في الرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14.29 %، أما المرتبة الخيرة فهو قطاع المواصلات بنسبة 1.19 %، هذا من ناحية عدد المشاريع، ومن ناحية عدد العمال نجد قطاع البناء والشغال العمومية يحتل الصدارة 39.43 % متبوعا بقطاع الصناعة الذي يشكل 37.37 % من إجمالي عدد الأجراء، كما يقدم الجدول التالي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار الأجنبي والشراكة[12].

ما يتضح من خلال هذا الجدول يتضح أن المشاريع الأجنبية سواء عن طريق الشراكة أو الاستثمارات المباشرة تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالمشاريع الوطنية، فهي لاتتعدى نسبة 4 %من إجمالي المشاريع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يشتغل نسبة 11 % من إجمالي اليد العاملة، لكن الشيء الذي يمكن تأكيده هنا هو أن هناك إقبالا أجنبيا مع هكذا نوع من الاستثمارات، وهو مرشح للتطور إذا ما قورنت الظروف المناسبة في المستقبل.

3-6-المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات :

تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، " وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط".من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.

وإذ تعتبر المشروعات الصغيرة من الناحية الفنية أحد أهم مفردات التطور التكنولوجي، فذلك من حيث قدرتها الفائقة على " تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وتكلفة أقل من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية. ومن المفيد ذكره أن المشروعات الصغيرة تمثل 80% من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي.

كما أن "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية و فعالة و هو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلاً عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة[13].

3-7- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في خلق قيمة مضافة، فقد ساهم القطاع الخاص بنسبة أكبر بكثير من القطاع العام كما أن مساهمة هذا الخير تتناقص من سنة إلى أخرى عكس القطاع الخاص الذي ترتفع نسب المساهمة من سنة إلى أخرى بحيث وصلت في سنة 2004 حوالي 85.53 %[14] .

جدول رقم 05: عدد المشاريع حسب نوع الإستثمار المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014.

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د ج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	34539	58.65	5428481	52.33	561730	53.70
توسيع	23384	39.71	4195623	40.45	422789	43.94
إعادة هيكلة	3	0.01	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	830	1.41	233979	2.26	11102	1.15
إعادة تأهيل – توسيع	132	0.22	514610	4.96	11468	1.19
المجموع	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI يوم 2015/08/01.

من خلال الجدول أعلاه تستحوذ المشاريع الجديدة على الحصة الأكبر بنسبة 58.68% وتوفيرها لـ 516730 منصب شغل دائم جديد، تليها عملية توسيع المشاريع التي لقيت نجاحا بعدد مشاريع بلغ 23384 مؤسسة بنسبة 39.71% من عدد المشاريع الإستثمارية، وبعدد مناصب شغل إجمالية بـ 422789منصب شغل دائم.

رابعا : أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والموسطة :

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة بتبنيها سياسة اقتصادية إصلاحي، ومصادقة الحكومة على ترسانة من القوانين التي تهدف كلها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وجعله يتماشى مع نمط التسيير الحديث، إلا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة من ذلك ذكر قطاع المؤسسات الصغيرة والموسطة الذي لايزال محاطا بسياج من المشاكل والعراقيل التي تحول دون مساهمته في التنمية الاقتصادية المنشودة فلا تزال المؤسسات الصغيرة والموسطة حبيسة الإطار الحرفي .

ويمكن حصر أهم هذه المشاكل كالآتي :

1. **المحيط الإداري** : نشاط المؤسسة يتطلب السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها من طرف الإدارة، غير أن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيداتها أصبحت في حد ذاتها من العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المدة التي تستغرقها الإدارة في معالجة ملف أو مسألة تتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين.
2. **مشاكل تمويلية** : يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهي تجد صعوبة في تمويل استثماراتها أو دورات استغلالها مما يهدد استمرارها وبقائها في السوق .
3. **المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا** : عدم مقدرة الصناعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية، ولعل من ابرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو إتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي مما قد يحرمها من الدخول إلى أسواق جديدة .
4. **المشاكل الفنية** : تعد مشكلة العملة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويزداد حدة تأثيرها هذه المشكلة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم اعتمادها في المقام الأول على عنصر العمل .
5. **المشاكل التسويقية** : إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفتقر إلى منافذ تسويقية لتعريف المستهلك بمنتجاته المر الذي يجعل صغار المنتجين يخضعون لاستغلال تجار الجملة والتجزئة والوسطاء الذين يعمدون إلى شراء منتجاتهم بأسعار منخفضة[15].
6. **المشاكل المرتبطة بالعقار** : من المشاكل التي أصبح يعاني منها المستثمر في الجزائر، الحصول على قطعة ارض لإقامة المشروع .ولهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع مصغر .

كما أن عدم إمكان حصول المستثمر على عقد ملكية العقار من السباب الرئيسية التي تحول دون حصوله على القروض الأزمة من البنوك[16] .

7. **الصعوبات المرتبطة بالجباية** : بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل .
8. **الصعوبات الجمركية**.
9. يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والموسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لاتوجد بالسوق المحلي .
10. **الصعوبات المرتبطة بالتسيير** :لايزال أغلب مسيري المؤسسات الصغيرة والموسطة يفتقرون إلى ابسط قواعد التسيير وهذا ما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للمؤسسة .

الخاتمة

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في قدرة هذه المؤسسات على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العملية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين القطاعات إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات .

ومن خلال تحليلنا إلي هذه المؤشرات توصلنا إلى مجموعة النتائج المتعلقة بالوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية وهي كالأتي:

- استطاعت الوكالة المحلية لولاية المدية أن تحقق عدد معتبر من المشاريع مما ساهمت في تحقيق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة على مستوى الولاية.
- صيغ التمويل الأكثر تداولاً هي صيغة التمويل الثلاثين أي المساهمة الشخصية لشاب صاحب المشروع، وقرض الوكالة، بالإضافة إلى القرض البنك
- يقع العبء الأكبر من تمويل المشاريع في إطار الوكالة على عاتق البنوك بالدرجة الأولى، لذلك غالباً ما يرجع رفض المشاريع(المشاريع الغير الموافق عليها) إلى البنوك.
- أكثر المشاريع إقبالاً من طرف الشباب هي المشاريع الفلاحية والخدمات وقطاع النقل وبنسبة أقل قطاع أشغال البناء، وعزوف شبه كلي فيما يخص مشاريع الري الصيد.
- أصحاب المشاريع لا يملكون الخبرة والتكوين والتخصص المقاولاتية وإدارة المشاريع.

توصيات :

- وضع منظومة معلوماتية توضع تحت تصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنيا وجهويا وتمكن من انتقاء المشاريع ذات المرد ودية لمناصب الشغل وتقديم الدعم لها لضمان استمراريتها .
- ضرورة وجود إطار تشريعي مرن خاص بالمؤسسات المصغرة والصغيرة لتسهيل تأسيسها مما يدفع بالمؤسسات الخفية التي تنشط في القطاع غير الرسمي للاندماج في القطاع الرسمي .

- ضرورة إدخال تسهيلات تمويلية جديدة تسمح بتجاوز التباطؤ المسجل على مستوى البنوك في عملية تمويل المصغرة والصغيرة ورفع مستوى الثقة فيها خاصة فيما يتعلق بالنشاطات ذات المتطلبات التكنولوجية .

الهوامش والمراجع :

[1] أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، آفاق وقيود،** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص273.

[2]– حسين رحيم، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، تشخيص ومقترحات،** الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 25–28ماي 2003 .

[3]– بن حليمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة دراسة حالة منطقة بشار،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية :2010–2011،ص29.

[4] –غدير سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007، ص12.

[5]– نصر الدين بالنذير، **الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 24.

[6]– إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر 25–28 ماي، 2003، ص4.

[7]– عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8—9 افريل، 2002، ص4.

[8]– إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص4.

[9]– عمار شلابي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20اوت سكيكدة، العدد 5، 2010.ص267.

[10]– شبوطي حكيم، **دور المؤسسات الصغيرة والموسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد2،ديسمبر، 2008.ص22.

[11]– عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، **دور المشروعات الصغيرة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول :استرتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يوم 16/15نوفمبر 2011، ص10.

[12]– شبوطي حكيم مرجع سابق، ص26 .

[13]– عبد الحميد برحومة، طلال زغبة، **دور المشروعات الصغيرة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول :استرتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يوم 16/15نوفمبر 2011، ص10.

[14]– شبوطي حكيم مرجع سابق، ص26 .

[15]– ميساء حبيب سلمان، "**الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية** "، **(دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات)**، في الجمهورية العربية السورية، "جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد" ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009 ، ص35.

[16]–زهواني رضا، **تحسين الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك تقرت)**، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعية 2007/2006، ص5.

[17]– عمار شلابي، مرجع سابق، ص280.

[18]– –فتات فوزي، عمراني عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،ص07.

[19]– عمار شلابي، مرجع سابق، ص280.

0^{2}– –فتات فوزي، عمراني عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص07.